الأمم المتحدة

A/C.3/53/SR.8

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

15 December 1998
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الجمعة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد حشاني . . . . . (تونس)

المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدال الجنائية (تابع)*

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

* بندان قررت اللجنة النظر فيهما معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/53/3 و A/53/371-S/1998/848 و A/53/380 و A/53/381 و A/53/416؛ و A/C.3/53/L.2 و L.3 و L.4)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/53/3 و A/53/72-S/1998/156 و A/53/95-S/1998/311 و A/53/129-E/1998/58 و A/53/204 و A/53/371-S/1998/848 و A/53/382 و A/53/383 و A/53/416)

١ - **السيد ماتوتي** (بيرو): قال إنه كان على بيرو، في العقود التي تلت اعتماد الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، أن تكافح الإتجار بالمخدرات على نطاق واسع وأن تشن في نفس الوقت كفاحا ضد الإرهاب. وفي التسعينات، أسفر نجاح الحكومة في القضاء على الإرهاب عن تمكنها مؤخرا من التركيز على تشجيع بدائل لزراعة الكوكة. ومن شأن ايجاد اقتصاد ريفي لا يعتمد على انتاج الكوكة أن يساعد في التغلب على تجدد زراعتها. وهكذا، ففي الوقت الذي خصص فيه ٠٠٠ ١٢٠ هكتار من الأراضي في بيرو في عام ١٩٩٠ لزراعة الكوكة بصورة غير مشروعة، فإن هذا الرقم قد انخفض الآن إلى النصف.

٢ - واستدرك قائلا إن المساعدة الدولية يجب أن تكمل الجهود التي تبذلها بيرو، كما أن الهياكل الأساسية والاستثمارات والدعم التقني والتسهيلات الجديدة لازمة لمكافحة الفقر في المناطق الريفية وتحقيق التنمية المستدامة للموارد الطبيعية. وبناء عليه، من المقرر عقد اجتماع للمانحين في غضون فترة قصيرة في بروكسل برعاية مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتحاد الأوروبي لجمع الأموال الإضافية اللازمة للتنمية البديلة وأيضا، لأغراض الوقاية وإعادة التأهيل ويجري أيضا استكشاف إمكانية مبادلة الديون ببرامج للتنمية البديلة.

٣ - وتابع كلمته قائلا إن جميع البلدان تعترف بمسؤوليتها عن مكافحة الإتجار بالمخدرات وقد أدى هذا إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقد اعتمدت الدورة استراتيجية شاملة ومتوازنة بالتوافق في الآراء من أجل التصدي لجميع جوانب المشكلة الدولية للمخدرات، بما في ذلك غسل الأموال والتعاون القانوني وتخفيض الطلب والسلائف الكيميائية والتنمية البديلة. وقد اقترحت بيرو من جانبها تدابير محددة لتخفيض زراعة الكوكة بصورة غير مشروعة والقضاء عليها.

٤ - **السيد اكبلوغان** (بنن): لاحظ أنه بالرغم من الإجراءات المتخذة لمكافحة إنتاج المخدرات واستهلاكها فإن هذه المشاكل تتفاقم بسبب عولمة الاقتصاد وتحريره. وتحتل التجارة الدولية في المخدرات في الوقت الحالي المرتبة الثانية بعد تجارة السلاح.

٥ - وأضاف أن بنن قد اتخذت إجراءات مؤسسية وقانونية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها. وأنشأت مختبرا وطنيا لتحليل المخدرات؛ واعتمدت مؤخرا تشريعات لمكافحة المخدرات والسلائف؛ وأنشأت مصرف بيانات وطنيا لجمع المعلومات عن إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها ولإتاحة تلك المعلومات للسلطات الوطنية والدولية المختصة. وتساعد المنظمات غير الحكومية في بنن على إعادة تأهيل المدمنين الشباب، وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا معدات اتصالات بعيدة المدى ومعدات للكشف عن المخدرات من أجل مساعدة بنن في جهودها لمكافحة المخدرات.

٦ - وأعلن أن أهمية التضامن الدولي وتقاسم المسؤولية في مكافحة مشكلة المخدرات قد ظهرت بجلاء في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقد أوضحت تلك الدورة أنه يلزم اتباع نهج جديدة، واعتمدت ثلاث استراتيجيات أساسية: تخفيض العرض والطلب؛ وتعزيز التعاون الدولي؛ وزيادة رصد إنتاج المؤثرات العقلية والسلائف وبيعها واستهلاكها. وإذا أظهرت الدول الإرادة السياسية اللازمة للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في الدورة الاستثنائية فستوجد إمكانيات حقيقية لحل مشكلة المخدرات.

٧ - **السيدة غيل** (إسرائيل): قالت إن حكومة بلدها قد أنشأت منذ ١٠ سنوات مضت هيئة لمكافحة المخدرات من أجل الإشراف على مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها. وبالرغم من بدء شبكة للخدمات الاجتماعية والطبية والتعليمية والبحث والإنفاذ فإن المشكلة قد ازدادت سوءا. ولذا اتبع نهج جديد يهدف إلى تغيير لاتجاهات وأساليب الحياة التي تشجع الشباب على تجريب المخدرات. وفي إطار خطة رئيسية لعلاج الأطفال والشباب المعرضين لخطر إساءة استعمال المخدرات يجري تدريب المعلمين على تجنب استعمال الأطفال للمخدرات. ويجري أيضا نشر معلومات عن المخدرات ضمن إطار الأنشطة والمسابقات الرياضية.

٨ - وأضافت إن هيئة مكافحة المخدرات قد وسعت من برامج ومرافق العلاج والتأهيل وأنشئ مركز توجيه للتصدي لمشاكل المستعملين العرضيين. وفي نفس الوقت، جرى تصعيد عملية إنفاذ القانون. وتعمل الشرطة مع هيئة مكافحة المخدرات على نشر وجمع المعلومات المتصلة بالمخدرات. ويجري أيضا تشجيع التعاون بين السلطات العامة وسلطات إنفاذ القوانين. وتشارك إسرائيل المجتمع الدولي فيما يساوره من قلق إزاء التهديد الذي تمثله المخدرات غير المشروعة، وهي على استعداد لتقاسم خبراتها الفنية من أجل المساعدة على وقف وباء المخدرات.

٩ - **السيدة أحمد** (السودان): قالت إن مكافحة المخدرات مسؤولية دولية ومشتركة. وغسل الأموال واستخدام عائدات الاتجار بالمخدرات في نشاطات غير شرعية من قبيل تمويل حركات التمرد التي تهدد الحكومات الشرعية أمر يعرض الأمن والسلام الدوليين للخطر ويوجب التعاون بين المجتمع الدولي. ولم تصل مشكلة المخدرات في السودان إلى درجة الخطورة، ولكن الوضع الجغرافي قد يسهم في استخدام أراضيه كمعبر للمخدرات. وقد سُن عدد من التشريعات لمكافحة هذا الاتجار.

١٠ - وأضافت أن السودان عضو في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وقد انضم إلى مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بغسل الأموال والاتجار في الأعضاء البشرية. ويعمل السودان على تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وقد أفرد القانون الجنائي السوداني أحكاما تتناول الجرائم ضد البيئة واشتمل على أحكام لمكافحة الفساد والرشوة. ويتطلع السودان إلى المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المقرر عقده في النمسا في عام ٢٠٠٠.

١١ - وأعربت عن الأسف لعدم توافر تمويل كاف للمعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، كما يتضح من تقرير الأمين العام (A/53/381). ونظرا لأنه بإمكان المعهد أن يضطلع بدور هام تأمل حكومة بلدها في أن تتوافر للمعهد الموارد المالية والبشرية الكافية بسرعة.

١٢ - **السيد بعلي** (الجزائر): شدد على ضرورة الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة المكرسة للمشكلة الدولية للمخدرات ولإنشاء شراكة دولية حقيقية استنادا إلى تقاسم المسؤولية واحترام السيادة الوطنية. وقد اشتركت الجزائر بنشاط في الدورة الاستثنائية وتعتزم الوفاء بالالتزامات التي

قطعتها على نفسها. وفي نفس الوقت، يجب أن تتوافر للجنة المخدرات، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات موارد كافية للاضطلاع بولاياتها.

١٣ - وأضاف أن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والإرهاب هما التهديدان الأكثر خطورة اللذان تواجههما الدول والمجتمعات وتوجد صلة واضحة بينهما. ويمول الإرهاب أساسا عن طريق الاتجار في الأسلحة والمخدرات. ومن شأن صياغة اتفاقية بشأن تمويل الإرهاب أن تمثل خطوة إيجابية، ولكن وفد بلده يشدد على ضرورة معالجة الإرهاب معالجة شاملة وذلك بالتركيز أيضا على تجنيد الإرهابيين وتدريبهم. وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين أن يدرس جميع أشكال الإرهاب بغية صياغة صك شامل.

١٤ - وتابع كلمته قائلا إنه ينبغي للمؤتمر أن يتخذ أيضا توصيات لمنع الجماعات الإرهابية والمتجرين بشكل غير مشروع وكبار المجرمين والداعين إلى العنف والكراهية من استعمال شبكات الحاسوب. ومن شأن صياغة الاتفاقية الدولية لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية أن يوفر إطارا قانونيا مناسبا لاتخاذ إجراءات متضافرة في هذا الصدد. بيد أن اتفاقية من هذا القبيل سيتعين عليها، كي تتسم بالفعالية، أن تتناول جميع جوانب الكفاح ضد الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وأن تراعي مختلف النظم القانونية القائمة. أما إنشاء لجنة مخصصة حكومية دولية مفتوحة باب العضوية فهو خطوة إيجابية، ويعرب وفد بلده عن الأمل في أن تؤدي إلى تقديم مشروع اتفاقية مرض في عام ٢٠٠٠.

١٥ - **السيد فالديفيسو** (كولومبيا): كرر الإعراب عن التزام حكومة بلده القوي ببذل الجهود المشتركة لمكافحة المشكلة العالمية للمخدرات. ويتضمن هذا التصدي لمختلف جوانب المشكلة. وفيما يتعلق بتخفيض الطلب، ينبغي لجميع البلدان، ولا سيما تلك التي يبلغ فيها استعمال المخدرات أشده، أن تدرج المبادئ التوجيهية المعتمدة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في خططها الوطنية للوقاية. وتدابير منع تحويل السلائف الكيميائية لاستعمال المخدرات بشكل غير مشروع من الأمور الحاسمة. وتتخذ كولومبيا إجراءات عاجلة في ذلك الصدد، ولكن عدم توافر الرغبة لدى بعض البلدان الرئيسية في تطبيق رقابة أشد أصبح عقبة أمام تحسين التعاون العالمي. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تضطلع حكومات تلك البلدان بمسؤولياتها في ذلك الصدد.

١٦ - وأردف يقول إن دستور كولومبيا قد عدل، من أجل مكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات، فأصبح يسمح بتسليم المواطنين الكولومبيين ويسمح قانون جديد بمصادرة الممتلكات التي يحصل عليها بعائدات الجريمة. وأعرب عن الأسف لأن عدد الدول التي اعتمدت تشريعات لمكافحة غسل الأموال ما زال صغيرا جدا. ونظرا للاضطرابات الحالية التي تسود الأسواق المالية، مما يتيح فرصا متزايدة لغسل الأموال، فإن حكومة بلده تحث البلدان التي لم تنضم إلى الجهود الدولية لمناهضة تلك العمليات أن تفعل ذلك.

١٧ - وبالإضافة إلى التشريعات المناهضة للمخدرات، تعلق كولومبيا أهمية على القضاء على محاصيل المخدرات والتنمية البديلة والتوصل إلى تسوية مع الجماعات المتمردة بالوسائل السلمية. ولدى بلده برنامج مكثف لرش المحاصيل غير المشروعة فقد وجه نداء إلى المؤسسات المالية لدعم برامج التنمية البديلة لديه لصالح المزارعين الفقراء في مناطق الإنتاج غير المشروع.

١٨ - **السيد جوردان باندو** (بوليفيا): قال إن معالجة مشكلة المخدرات معالجة فعالة تتطلب استجابة عالمية تستند إلى مبدأ "تقاسم المسؤولية" بين البلدان المنتجة والمستهلكة وبلدان العبور. ولذا، تعلق بوليفيا أهمية كبيرة على الوثائق المتصلة بمراقبة السلائف والمنشطات من طراز الأمفيتامين والتعاون القانوني وغسل الأموال

وتخفيض الطلب والتنمية البديلة والقضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

١٩ - وأعرب عن التزام حكومة بلده التام بالأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات والمبادرات الإقليمية من قبيل تلك المتخذة ضمن إطار منظمة الدول الأمريكية. بيد أن التعاون الدولي المتزايد ضروري. وتوجد حاجة ماسة إلى نظام اقتصادي دولي جديد قائم على التضامن كما توجد حاجة ماسة إلى سبل جديدة لقياس سلوك الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، نظرا لأن الاقتصاد غير الرسمي غير المشروع لا يتضمن المخدرات فحسب بل أيضا التهريب والاتجار بالأسلحة. ونظرا لوجود علاقة وثيقة بين البلدان المنتجة والمستهلكة وبلدان العبور فإن تقاسم المسؤولية، بما في ذلك تقاسم المسؤولية المالية، أمر أساسي. وموارد التنمية المقدمة للبلدان المنتجة كبوليفيا غير كافية وتلزم استثمارات أساسية كي يصبح النشاط الاقتصادي المشروع مربحا. كما أن الدعم المالي المقدم من البلدان المتقدمة النمو حاسم في نجاح الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لخفض العرض.

٢٠ - وأوضح أن حكومة بلده مصممة على رفع بوليفيا من القائمة الدولية للبلدان المتجرة بالمخدرات في غضون السنوات الخمس المقبلة. وتتابع الحكومة استراتيجية شاملة تشمل اتفاقات رئيسية بشأن القضاء بالوسائل السلمية على الزراعات غير المشروعة وعلى زراعة المزيد من أوراق الكوكة. ويجب متابعة مختلف المقترحات المقدمة إلى الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي قدمتها أكثر البلدان تضررا من مشكلة المخدرات. وفي الدورة الاستثنائية اقترحت بوليفيا إنشاء فريق استشاري لتقديم الموارد والبرامج اللازمة للبلدان التي أخذت بسياسات وخطط محددة من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات. واقترحت أيضا عقد اجتماع للمانحين بغية دعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات.

٢١ - **السيد يونغ هان باي** (جمهورية كوريا): أعرب عن ترحيبه بالتقدم المحرز مؤخرا في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة ومراقبة المخدرات. بيد أنه إذا أريد لاتفاقية مناهضة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية أن تتصدى بفعالية للمنظمات الإجرامية فيجب أن تنفذ الاتفاقية تنفيذا تاما وعالميا. وفي هذا الصدد، يجب تزويد مركز منع الجريمة الدولي بالقدرات التشغيلية اللازمة كي يقدم المساعدات التقنية إلى جميع المحتاجين إليها. وتلزم زيادة التمويل زيادة كبيرة لتطوير المركز حيث يصبح وكالة تنفيذ كاملة الأهلية لتحقيق التعاون التقني في مجال منع الجريمة. وأعرب عن مشاركة وفد بلده فيما أعرب عنه من قلق إزاء الحالة المالية غير المستقرة لبرنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية. وينبغي إعادة تخصيص الموارد القائمة للقدرات التشغيلية من خلال تحقيق وفورات في التكاليف الإدارية وتكاليف خدمة المؤتمرات. وفي نفس الوقت، ينبغي اتباع نهج أكثر تركيزا يستند إلى أهداف ذات أولوية ومحددة ويمكن تحقيقها. وينبغي للجهود التي يبذلها، في هذا الصدد، المدير التنفيذي لمكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة أن تحظى بدعم عام. وينبغي أيضا أن تقابلها إجراءات تتخذها الدول الأعضاء. ولذا، يلاحظ وفد بلده مع الارتياح اتخاذ مبادرات مؤخرا لتعزيز الإدارة الاستراتيجية لبرنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية ويرحب بمشروع القرار المتعلق بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

٢٢ - وأضاف أن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة قد أسفرت عن استراتيجية عالمية للتصدي لظاهرة إساءة استعمال المخدرات التي تزداد تعقيدا. ويثني وفد بلده على النهج المتوازن وروح تقاسم المسؤولية اللذين يتضحان في مختلف الوثائق المعتمدة في الدورة. وبصفة خاصة، فإن خطة العمل المتعلقة بالقضاء على المخدرات غير المشروعة قد نفذت إلى صميم مشكلة المخدرات. بيد أن الوقت عامل أساسي

ويجب بلوغ هدف القضاء على جميع المخدرات غير المشروعة أو تخفيض استهلاكها وإنتاجها تخفيضا كبيرا ضمن الحدود الزمنية المتفق عليها. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يكثف دوره بوصفه جهة تنسيق لمتابعة الدورة الاستثنائية، لكن النجاح سيعتمد في خاتمة المطاف على الالتزام السياسي والمالي من جانب الدول الأعضاء. وستواصل حكومة بلده القيام بدور نشط في الكفاح الجماعي من أجل مكافحة المخدرات ومنع الجريمة.

٢٣ - **السيد بوكلاندرو** (الأرجنتين): قال إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة قدمت نهجا جديدا للتعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات غير المشروعة. ولذا، ينبغي تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في تنسيق ذلك التعاون. وفي هذا الصدد، وقعت حكومة بلده مؤخرا على اتفاق مع اسبانيا لزيادة تحقيق التعاون في هذا الميدان.

٢٤ - وأضاف أن الأرجنتين اقترحت، في عام ١٩٩٤، صياغة اتفاقية دولية بشأن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. ولذا فمما يبعث على السرور ملاحظة أن عملية صياغة تلك الاتفاقية قد بدأت أخيرا؛ وأعرب عن الأمل في إنجازها بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. وقد جرت صياغة مشاريع المواد الأولية مؤخرا في اجتماع استضيف في بوينس آيرس. وبالرغم من أنه سيتعين تسوية خلافات تقنية شتى فإن الأرجنتين تعتقد أنه سيمكن التوصل إلى اتفاق يستجيب بما فيه الكفاية للظروف العالمية البالغة التعقيد التي تكتنف الجريمة المنظمة. وفي الختام، يشدد وفد بلده على الطابع الخطير للاتجار بالمرأة والقصر على الصعيد الدولي ويشدد على الحاجة إلى تشريع لمنع تلك الجريمة والمعاقبة عليها.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.